الاستعلام الائتماني عن الزبائن وترشيد القرار المصرفي / بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

The creditworthiness of customers and its impact on bank credit granting decisions Applied research in a sample of Iraqi private commercial banks

Zainab Nusrat Khalaf[1] | **Dr. Thaer Sabry Mahmoud[2]**

Received 5/2/2023
Accepted 23/2/2023
Published 30/3/2023

Abstract:

The problem of the research was the lack of interest of the Iraqi commercial banks in the credit inquiry and the study of the credit ability of customers and the collection of information about them, which makes the process of granting credit permeated with many risks, and the soundness of decision-making by the bank management, and it was summarized in a number of questions, the most important of which are: Is there a relationship to the inquiry system Credit and exchange of information about the customer by the bank before granting credit in the efficiency of decisions to grant cash credit? The research also aimed to define the role of banking inquiry and the exchange of credit information in enhancing the efficiency of the credit decision taken by the banking system, in order to ensure the safety of payment and non-defaulting. Of a total of (34) banks listed in the Iraq Stock Exchange, which are (Al-Ahly Bank of Iraq, Middle East, United Investment, Assyria International, Commercial Gulf, Sumer Commercial, Babel), and the use of the statistical program (SPSS V.25) in the analysis of the tool Research (questionnaire) and testing research hypotheses.

The research reached a set of results, the most important of which are: the existence of a significant correlation of the variable of the credit inquiry system on the variables of creditworthiness, with its five dimensions, in addition to that the process of credit inquiry, analysis and study of creditworthiness criteria is the most important stage of granting credit, which enables the concerned parties in the bank From making credit decisions based on accuracy and objectivity in dealing with credit information, and then this provides the possibility for banks to make their credit decisions correctly without exposing them to credit risks.

Key words: credit inquiry, bank credit, credit seriousness.

المستخلص:

تمثلت مشكلة البحث في عدم اهتمام المصارف التجارية العراقية الخاصة بالاستعلام الائتماني ودراسة المقدرة الائتمانية للزبائن وجمع المعلومات عنهم، مما يجعل عملية منح الائتمان تتخللها الكثير من المخاطر، وسلامة إتخاذ القرار من قبل ادارة المصرف، وتلخصت في عدد من التساؤلات اهمها: هل هناك علاقة لنظام الاستعلام الائتماني وتبادل المعلومات عن الزبون من قبل المصرف قبل منح الائتمان في كفاءة قرارات منح الائتمان النقدي ؟ كما هدف البحث إلى التعريف بدور الاستعلام المصرفي وتبادل المعلومات الائتمانية في تعزيز كفاءة القرار الائتماني المتخذ من الجهاز المصرفي ، بما يضمن سلامة السداد وعدم التعثر، ولتحقيق اهداف البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفي التحليلي، وقام الباحثان بأخذ عينة مكونة من (8) مصارف من

1. Postgraduate Student, Federal board of supreme audit, Zainab.nasrat1201k@gmail.com
2.Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad, thaeralghabban@gmail.com

اجمالي (34) مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية وهي كل من مصرف (الاهلي العراقي، الشرق الاوسط، المتحد للاستثمار، اشور الدولي، الخليج التجاري، سومر التجاري، بابل)، واستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS V.25) في تحليل اداة البحث (الاستبانة) واختبار فرضيات البحث. توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها : وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على متغيرات الجدارة الائتمانية، بأبعاده الخمسة، فضلاً عن ان عملية الاستعلام الائتماني وتحليل ودراسة معايير الجدارة الائتمانية اهم مرحلة من مراحل منح الائتمان، والتي تمكن الجهات المعنية في المصرف من اتخاذ القرارات الائتمانية اعتماداً على الدقة والموضوعية في التعامل مع المعلومات الائتمانية، ومن ثم يوفر ذلك الامكانية للمصارف من اتخاذ قراراتها الائتمانية بصورة صحيحة دون تعرضها للمخاطر الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: الاستعلام الائتماني، الائتمان المصرفي، الجداة الائتمانية.

المبحث الاول – منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث : تم تشخيص مشكلة البحث من واقع بيئة الاعمال المصرفية التجارية العراقية، اذ لوحظ من قبل الباحثة لدى تطبيقها فترة الدراسة، ان بعض المصارف التجارية لا تهتم بشكل كافي بدراسة المقدرة الائتمانية للزبائن وجمع المعلومات عنهم، مما يجعل عملية منح الائتمان تتخللها الكثير من المخاطر، وسلامة اتخاذ القرار من قبل ادارة المصرف)، اذ يتسبب القرار المبني على معلومات غير وافية عن الزبائن ومنحهم الائتمان، بتعثر اولئك الزبائن وبالتالي خسارة المصارف، لذلك لابد من دراسة سلامة الموقف الائتماني للزبائن ودراسته جيداً بما يجعل المخاطر الائتمانية في الحد الادنى والمقبول او تجنبها في الوقت المناسب، وعليه يمكن تمثيل مشكلة البحث بمجموعة التساؤلات الاتية:-

1-هل هناك علاقة نظام الاستعلام وتبادل المعلومات الائتمانية عن الزبون من قبل المصرف قبل منح الائتمان في ترشيد قرارات منح الائتمان النقدي ؟

2-هل يساعد الاستعلام وتبادل المعلومات الائتمانية على توفير بيانات ائتمانية عن الزبائن وعن العملية الممولة، بما يسهم في اتخاذ القرار الائتماني السليم ؟

3-الى اي مدى يساهم تطبيق هذا النظام في تقليل التعثر المصرفي والخسائر في المصارف التجارية ؟

ثانياً : اهمية البحث : تكمن اهمية البحث عن طريق الاتي:

1-تعريف ادارة الجهاز المصرفي (المصارف عينة البحث) على أهمية الاستعلام المصرفي في اتخاذ القرار الائتماني الرشيد، بما يضمن سلامة اموال المصرف والمودعين .

2-ادراك زبائن المصارف التجارية اهمية الحاجة الى تعزيز سمعتهم المصرفية من اجل الحصول على التمويل المناسب والتسهيلات من المصارف بالوقت المناسب.

3-اهمية هذا النظام في انشاء قاعدة بيانات عن الزبائن، وبالتالي سهولة اتخاذ قرار منح الائتمان من خلال ما يوفره هذا النظام من بيانات صحيحة ودقيقة عن زبائنه.

ثالثاً : اهداف البحث : يهدف البحث لتحقيق الاتي:-

1-التعريف بدور الاستعلام المصرفي وتبادل المعلومات الائتمانية في تعزيز كفاءة القرار الائتماني المتخذ من الجهاز المصرفي، بما يضمن سلامة السداد وعدم التعثر، وبما يحفظ اموال المصرف والمودعين، واستمرار عمليات منح الائتمان لاسيما النقدي للزبائن.

2-بيان اثر نظام الاستعلام وتبادل المعلومات الائتماني في منح الائتمان المصرفي، وسلامة قرار منح الائتمان، كذلك تقليل مخاطر عدم السداد .

رابعاً: فرضية البحث : ينطلق البحث من خمسة فرضيات رئيسة وكما يلي:

1-الفرضية الأولى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية-شخصية الزبون).

2- الفرضية الثانية (يوجد ارتباط ذات دلالة معنوية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية-رأس مال الزبون).

3-الفرضية الثالثة (يوجد ارتباط ذات دلالة معنوية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على متغير الجدارة الأئتمانية - المقدرة المالية للزبائن).

4-الفرضية الرابعة (يوجد ارتباط ذات دلالة معنوية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على متغير الجدارة الأئتمانية - الضمانات المقدمة).

5-الفرضية الخامسة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على متغير الظروف المحيطة بالزبون - الضمانات المقدمة).

خامساً:- حدود البحث

1-الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للبحث في المصارف التجارية العراقية الخاصة في بغداد، والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والبالغ عددها (34) مصرف .

2-عينة البحث: تم اختيار عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية مكونة من (8) مصارف تم اختيارها كونها من المصارف البارزة وذات نشاط كبير ضمن المصارف الخاصة وهي كل من مصرف (الاهلي العراقي، الشرق الاوسط، المتحد للاستثمار، اشور الدولي، الخليج التجاري، سومر التجاري، بابل).

3-الحدود البشرية : شملت موظفي المصارف عينة البحث العاملين في قسمي الائتمان وادارة المخاطر) وقد تم توزيع اداة البحث الاستبانه من قبل الباحثة بالطريقة الميسرة، اذ جرى توزيع (90) استمارة في المصارف عينة البحث ومن ثم استرداد (80) استمارة واستبعاد (5) لعدم صلاحيتها للتحليل واستخلاص النتائج.

سادساً : منهج البحث : أعتمد البحث المنهج الوصفي، والاستقرائي والمنهج الكمي وذلك بدراسة الظاهرة نظرياً والتعبير عنها كماً من خلال جمع وتحليل البيانات عن طريق اداة البحث الاستبانة.

سابعاً :- النموذج الفرضي للبحث : تم بناء المخطط الفرضي للبحث والذي يتكون من متغير المعلومات وتبادل المعلومات الائتمانية بوصفه المتغير المستقل، والمتغير التابع، الملاءة الائتمانية للزبائن وكما في الشكل (1) يتمثل المخطط الفرضي للبحث بالاتي :

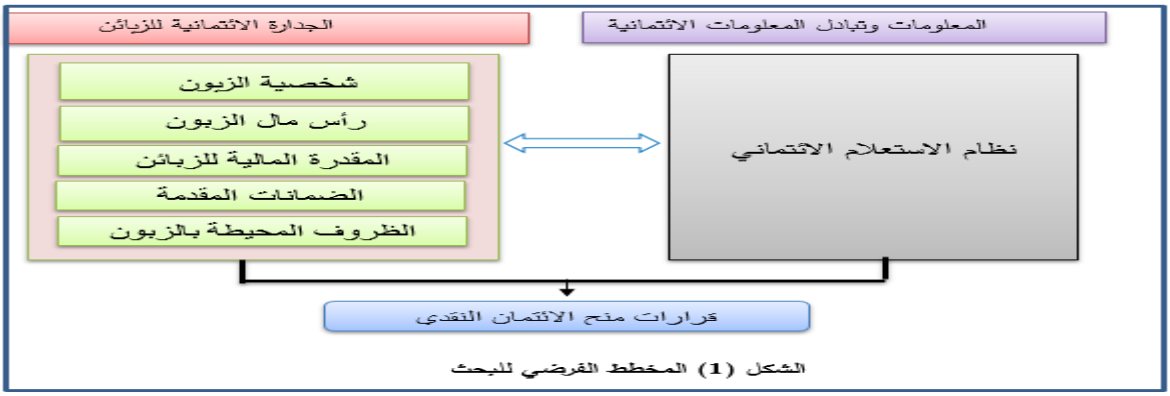

الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث

المصدر: اعداد الباحثة

المبحث الثاني : الاستعلام الائتماني

اولاً : تعريف الاستعلام الائتماني : يعرف الاستعلام المصرفي بأنه طلب معلومات عن شخص معين من مصادر مختلفة أهمها الجهات التي يتعامل معها (عبد القادر، 1996: 125) او هو خدمة لتقديم المعلومات الإيجابية والسلبية عن المقترضين الإفراد والشركات، وغيرها، التي تتضمن معلومات عن المقترضين وعن تاريخيهم الائتماني وحجم القرض وتاريخ التسديد وكافة المعلومات

الضرورية قبل منح الائتمان (Credit Reporting Knowledge Guide, 2012, 17) ، كما عرف بانه خدمة توفير معلومات هامة عن طالب الائتمان المصرفي، تقدم بشكل تقرير ائتماني عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية أو عملاء مؤسسات الإقراض الشخصي والاستهلاكي مثل شركات البيع بالتقسيط وشركات الاتصالات وغيرها، ويعرض السجل بيانات ديموغرافية، شخصية لتعريف العميل مثل الرقم الوطني، السجل التجاري، سجل المصدرين والمستوردين، وبيانات ائتمانية، البيانات الشخصية الديموغرافية تحتوي على الاسم الرباعي وأفراد عائلته وأقربائه من الدرجة الأولى، فضلاً عن عنوان عمله وجهة العمل، ويمكن التفصيل في جانب البيانات الشخصية كتقدير نفقاته ومن يموله؛ وذلك لتحديد تصنيفه الائتماني في حالات القروض الاستهلاكية والشخصية التي تبنى على راتب شهري أو دخل العميل، أما بالنسبة للبيانات الائتمانية فإنها تشمل الحد الائتماني والرصيد المستخدم منه، ونوع التسييل وتاريخ الاستحقاق ونوع العملة وتاريخ الأقساط وأنواع الضمانات التي يقدمها العميل وغيرها. (شكر الله، 2018: 30). وعُرف بأنه كل ما يخص الزبون من معلومات من حيث مركزه الائتماني والمالي والأدبي من خلال التعامل مع المصارف أو مع القطاع الذي يعمل به وكذلك التنبؤ بمستقبله ودراسة المخاطر المحيطة به وتحديد رغبته بالإسراع في تسديد القرض، وقدرته على خلق الدخل الذي تقوم عليه عملية التسديد، هذا ويعتمد الاستعلام الائتماني على عوامل عديدة منها مبلغ القرض ومصادر التسديد والغرض الاقتصادي من طلب القرض ومدى سلوكية الزبون في معاملاته والضمانات المقدمة لتوثيق القرض" (لشبور وسالمي، 2020: 225).

ثانياً : اهمية الاستعلام الائتماني : تتمثل اهمية الاستعلام الائتماني بالنسبة للصناعة المصرفية للحد من ظاهرة الديون المتعثرة والتي تؤدي إلي زيادة تكاليف الاقتراض والتمويل، فضلا عن ذلك توسيع قاعدة العملاء الممولين، وتوجيه التمويل للعملاء الذين يوفون بالتزاماتهم المالية، ويساهمون في زيادة الانتاج وتوفير السلع والخدمات على مستوي الاقتصاد الوطني، ويمكن ان يلعب الاستعلام الائتماني عن العملاء دوراً في ترقية أداء المصارف عن طريق المؤشرات والمعايير التالية: (الطاهر، 2015: 41- 42).

1-إستقطاب الموارد : اذ يتوقع أن يزيد الاستعلام الائتماني من معرفة وإستقطاب عملاء جدد جيدين للمصرف، يمارسون نشاطا إقتصادياً معروفاً، ويتعاملون مع عملاء يمارسون انشطة إقتصادية حقيقية، وبالتالي زيادة ثقتهم في الجهاز المصرفي.

2-توظيف الموارد: تعتبر عملية التوظيف الوجه الآخر لعملية الاستقطاب، إذ أن دور المصارف في الوساطة بين ذوي الفوائض المالية (المدخرين) وطالبي التمويل (المستثمرين)، وبالتالي تمكنهم انظمة الاستعلام الائتماني من معرفة عملائهم، والتقرير بشأن منحهم التمويل من عدمه، وينتج عن ذلك زيادة معدلات التوظيف، إذ يتم إختيار العميل ذو السجل الائتماني الجيد و النشط اقتصادياً، مما يزيد من قاعدة العملاء وينتج عن ذلك زيادة نسبة توظيف الموارد.

3-زيادة ونمو محفظة التمويل والإستثمار المباشر: نتيجة لزيادة وإستقطاب الموارد من جهة، وزيادة نسبة التوظيف من جهة اخرى، سوف تنمو وتزيد محفظة التمويل بالنسبة للعملاء ومحفظة الاستثمار المباشر للمصارف بامتلاكها أصول جيده يمكن تمويل العملاء عبر صيغ التمويل المعمول بها.

4-انخفاض نسبة الديون المتعثرة: يساعد نظام الاستعلام الأئتماني المصارف في إتخاذ قرار التمويل الائتماني أو عدمه، بحيادية وشفافية، وبالتالي يساعدها علي إتخاذ القرارات الرشيدة، اذ يتم إختيار العملاء الجيدين الذين سوف يوفون بالتزاماتهم ومن ثم سوف تنخفض نسبة الديون المتعثرة.

5-انخفاض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها: إن وفاء العملاء المقترضين سوف يساعد علي اعادة اقراضهم، وتمويلهم مجدداً، او تمويل عملاء آخرين وفي الوقت نفسه تنتفي الحاجة الي تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها، ومن ثم يكون من النادر حدوث حالات اهلاك او شطب للديون.

6-الربحية نتيجة لإستقطاب الموارد وتوظيفها التوظيف الجيد بتمويل عملاء جيدين وإنخفاض مخصصات الديون المتعثره سوف تزيد أرباح المصارف، وبالتالي إزدياد نصيب المساهمين من الأرباح مما يشجعهم على زيادة رؤوس اموالهم .

7-كما ان للاستعلام الائتماني اهمية في تعزز الممارسات الإشرافية للبنوك المركزية، عن طريق اسهامه في تحسين قدرتها كبنك المصارف وبنك الحكومة في تشخيص حالات التعثر التي تتعرض لها المصارف، وتحديد اتجاهاتها وتطوراتها في القطاع المالي والمصرفي، مما سيساعد على وضع مجموعة اجراءات تؤدي إلى تطوير قواعد وأطر الممارسات الرقابية والإشرافية على المصارف والمؤسسات المالية لضمان تحقيق الاستقرار المالي في النظام المصرف(اسية، 2013: 121).

8-المساهمة في تطبيق أفضل لاتفاقية بازل 2: إن اتفاق بازل 2 لكفاية رأس المال يُمثل إطاراً جديداً لإدارة وقياس المخاطر المصرفية، يعتمد على مدى قدرة المصارف نفسيا في إدارة وقياس هذه المخاطر، ولاشك أن المعلومات الائتمانية التي يمكن أن توفرها أنظمة الاستعلام الائتماني إذا ما تم استخدامها بكفاءة ستسهم في تحسين قدرات المصارف على تحديد المخاطر الائتمانية ومعالجتها. (النعيمي، 2019: 518).

ثالثاً: مزايا الاستعلام الائتماني يساهم بناء انظمة متطورة للاستعلام المصرفي ومركزيات المخاطر في تحقيق جملة من المزايا التي يحققها للاقتصاد الوطني بصورة عامة وعلى صعيد النشاط المصرفي وزيادة كفاءته وسلامته بصورة خاصة ومن تلك المزايا التي يحققها هذا النظام هي :- (برنية ، 2008 : 6-7)، (شكر الله، 2018: 32).

1-زيادة دعم نمو المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة .

2-يساعد في تحسين كفاءة الوساطة المالية والحصول على الائتمان والتمويل .

3-يساعد النظام في معرفة كل ما يتعلق بالعميل والعملية الممولة بصورة دقيقة.

4-يساهم النظام في مساعدة المصارف في اتخاذ القرار الصائب عند منح التمويل الائتماني.

5-يساهم النظام في حل مشكلة تشابه أسماء العملاء، ويسهم في سرعة وسهولة الحصول على التمويل الممنوح للعميل.

6-التنبؤ المبكر بمخاطر عدم السداد (التعثر) .

7-السرعة والدقة في إجراء التمويل.

8-التقليل من تكلفة التمويل وزيادة الأرباح المتوقعة.

9-التقليل من إهلاك الديون والمخصصات التي يتم تخصيصها لمقابلة الاهلاك.

10-المساعدة على تحديد تكلفة التمويل وهامش الربح المطلوب حسب المخاطر المتوقعة، اذا تزداد الفائدة كلما زادت المخاطر.

11-المساعدة على التمييز بصورة واضحة مابين العميل الجيد والعميل غير الجيد.

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي

تعد والعوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان من المواضيع الاكثر حساسية لادارة كافة المؤسسات لما لها من تأثير ايجابي ذات العلاقة خاصة الرقابية والبنوك المركزية وكذلك المؤسسات الاستثمارية لما لها من تأثير ايجابي في نشاط الاقتصاد العام والمصارف بشكل خاص بما يحققه من نمو وتطور للمصرف والمحافظة عليه ولان ليس من السهولة المحافظة والثبات الا وفق معايير معينة.

اولاً : العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان المصرفي : ان نجاح المصرف في تحقيق التوازن بين السعي للحصول على الاموال وتوفيرها بمختلف الوسائل السيولة) واعادة استخدام تلك الاموال بما يحقق أقصى درجات الربحية، ويعتمد في ذلك على صواب قرارات منح الائتمان، وبالتالي لا بد من توفر مجموعة من المعايير والاسس التي ينبغي على اساسها منح الائتمان للزبائن بطريق تحقق الربحية للمصرف وتجنبه التعثر وتقليل تعرضه لمخاطر ائتمانية غير محسوبة يترتب عليها ضياع أموال مودعيه، او اهتزاز ثقتهم، مما يضطرهم لسحب اموالهم، وبالتالي مواجهة ازمة سيولة، اذ يوجد عوامل تؤثر على القرار الائتماني لدى محللي الائتمان، وكذلك يوجد معايير خاصة تتبع قبل منح الائتمان للزبون، فعند تقديم طلبات منح التسهيلات الائتمانية الى المصرف يتم دراسة طبيعة عمل الزبون ووضع المنافسين في نفس المجال، اضافة الى التوقعات المستقبلية لوضعه، فضلاً عن تحليل التدفقات النقدية والتنبؤ بالحالية المالية للزبون طالب التسهيل. (James , 2011 :3) (خضير ويعقوب، 2021: 149) .

بالتالي يمكن ملاحظة ان العوامل التي تؤثر على القرار الائتماني منها ما يتعلق بالعميل نفسه، ومنها ما يتعلق بالمصرف مانح الائتمان، ومنها ما يتعلق بموضوع الائتمان، وفي ادناه اهم هذه العوامل هي :-

1. العوامل المؤثرة في القرار الائتماني والمتعلقة بالزبون نفسه وتشمل :

أ- شخصية الزبون: تلعب شخصية الزبون دوراً مهماً في قرار حصوله على الائتمان، اذ يسعى الزبون صاحب السمعة الجيدة لسداد قرضه بشتى السبل وذلك بغض النظر عن وضعه المادي وما يصيبه من أزمات مالية؛ للحفاظ على سمعته، اذ يشكل اسم الزبون وشهرته ومكانته الاجتماعية رصيداً هاماً لدى الغير، ويمكن للمصرف الحكم على شخصية الزبون من خلال وسطه التجاري، شركائه زبائنه وموردیه، فضلاً عن ملف الزبون ان وجد لدى المصرف او المصارف الاخرى، (عبد السادة والشمري، 2019: 16) وكذلك المعلومات التي يستقصيها المصرف من المصادر التجارية او الاجتماعية والتي تهدف الى التعرف اكثر على سلوك الزبون والتزاماته بتعهداته، وعد تعرضه سابقاً او حاضراً لاي نوع من دعاوي الاحتجاج او الافلاس او ما شابه، كما ان هناك بعضاً من المؤشرات التي يمكن عن طريقها التعرف الى سمعة الزبون من خلالها كالسجلات السابقة للمؤسسات التي تتعامل مع الزبون وشهادات اثبات الشخصية واي مستندات يقدمها الزبون عن نفسه وعمله، فضلاً عن التصرفات الشخصية للزبون وكذلك المقابلات الشخصية مع الزبون . (هزام والدباس، 2021: 187) .

ب- رأس المال: وهو مؤشر يعبر عن درجة تحمل الزبون وقدرته على تغطية المخاطر، حيث يسمح لكل دولة تطبيق قواعدها الخاصة بكفاية رأس المال، وبتطبيق واستخدام الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية بازل، إلا انه من الصحيح ايضا إن هذه المعايير ستوجد صعوبات أمام المصارف عموما في استقطاب مصادر التمويل الدولية؛ بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لبعض المصارف، فضلاً عن إنها ستفرض ضغوطا على المصارف لتدعيم مستويات رسملتها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لا سيما مخاطر التشغيل(Operational risk) أضف إلى ذلك الضغوط أيضا على المصارف من اجل تطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية على تنوعها والانتقال تدريجيا من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي إلى أسلوب التقييم الائتماني الداخلي الذي يصنف زبائن المصرف وحسب ملاءتهم الائتمانية .

ج- قدرة الزبون: تتمثل بقدرته على الوفاء بالتزاماته سواء للمصارف او اي التزامات مالية اخرى، فضلاً عن قدرته على التكيف في مواجهة التغيرات التي قد تتعرض لها البيئة التي يعمل فيها، وكذلك قدرته على توليد الدخل وبالتالي القدرة على سداد القرض، ويتم التعرف على هذه القدرة من خلال ادوات ووسائل التحليل المالي والمحاسبي للقوائم المالية الخاصة بالعميل (عبد، 2012: 310).

د- الضمانات التي يمكن للزبون ان يقدمها: يقصد بالضمان مقدار ما يملكه الزبون من موجودات منقولة وغير منقولة، التي يرهنها لتوثيق الائتمان المصرفي، ويأتي الضمان بمثابة تعزيز او حماية لمخاطر معينة تتعرض لها ادأرة الائتمان في المصارف عندما تتخذ قرار بمنح الائتمان؛ ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة اكبر لحماية حقوق المصرف، اذ تحدد نسبة الضمانات (100 % او 150% او 200%) او اقل من ذلك بحسب جودة وايجابية العوامل الاخرى المؤثرة في القرار الائتماني، وقد يكون الضمان شخصاً ذو كفاءة مالية وسمعة حسنة تؤهله ليمثل ضامناً في تسديد الائتمان، كما يمكن ان يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق ان يكون ضامناً للعميل (الزبيدي، 2015 :148).

المبحث الرابع : اختبار فرضيات البحث

اختبار فرضيات الارتباط : لمعرفة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة) والمتمثلة في الاستعلام الائتماني، مع المتغير التابع والمتمثل في (ابعاد الجدارة الائتمانية)، تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان، ومعامل الارتباط المتعدد، وكذلك اختبار t لاختبار معامل الارتباط بين المتغيرات، وكانت النتائج كما يأتي :

1- الفرضية الرئيسية الأولى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية-شخصية الزبون).

جدول(1) معامل الارتباط لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية–شخصية الزبون

المتغيرات	نظام الاستعلام الائتماني	
	الارتباط	القيمة الاحتمالية P–value
الجدارة الأئتمانية– شخصية الزبون–ألافراد	0.28	0.015
الجدارة الأئتمانية– شخصية الزبون–الشركات	0.18	0.123
الجدارة الأئتمانية– شخصية الزبون	0.27	0.022

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

عن طريق الجدول (1) يتبين الاتي:

أ– بلغت قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين الجدارة الائتمانية–شخصية الزبون–الافراد (0.28) وهو ارتباط دون المتوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.015) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية الفرعية السابقة اي(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الائتمانية– شخصية الزبون–الافراد).

ب– ان قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين متغير الجدارة الأئتمانية–شخصية الزبون–الشركات كان (0.18) وهو ارتباط ضعيف موجب والقيمة الاحتمالية له (0.123) وهي اكبر من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط غير معنوي وبذلك نرفض الفرضية السابقة ونقبل الفرضية البديلة اي(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية–شخصية الزبون–الشركات).

واخيراً يمكن اختبار فرضية علاقة الارتباط الرئيسية الاولى عن طريق الجدول (1) حيث بلغت قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين متغير الجدارة الأئتمانية – شخصية الزبون (0.27) وهو ارتباط متوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.022) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية الرئيسية السابقة اي (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية – شخصية الزبون). وبهذا فقد تم اثبات الفرضية الرئيسة الاولى لعلاقة الارتباط .

2– الفرضية الرئيسيه الثانية (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية– رأس المال الزبون).

جدول (2) معامل الارتباط لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية– رأس المال الزبون

المتغيرات	نظام الاستعلام الائتماني	
	الارتباط	القيمة الاحتمالية P–value
الجدارة الأئتمانية– رأس المال الزبون –ألافراد	0.28	0.017
الجدارة الأئتمانية– رأس المال الزبون –الشركات	0.19	0.10
الجدارة الأئتمانية– رأس المال الزبون	0.23	0.05

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

عن طريق الجدول (2) يتبين الاتي:

أ– بلغت قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين الجدارة الأئتمانية– رأس المال الزبون – الافراد (0.28) وهو ارتباط دون المتوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.017) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية الفرعية السابقة اي(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية– رأس المال الزبون – الافراد).

ب- بلغت قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين متغير الجدارة الأئتمانية- رأس المال الزبون -الشركات (0.19) وهو ارتباط ضعيف موجب والقيمة الاحتمالية له (0.1) وهي اكبر من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط غير معنوي وبذلك نرفض الفرضية السابقة ونقبل الفرضية البديلة اي(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية- رأس المال الزبون -الشركات).

واخيراً يمكن اختبار فرضية علاقة الارتباط الرئيسية عن طريق الجدول (2) حيث بلغت ان قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين متغير الجدارة الأئتمانية- رأس المال الزبون (0.23) وهو ارتباط دون المتوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.05) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية الرئيسية السابقة اي(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية- رأس المال الزبون).

وبهذا فقد تم اثبات الفرضية الرئيسة الثانية لعلاقة الارتباط .

3- الفرضية الرئيسيه الثالثة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية- المقدرة المالية للزبائن).

جدول(3) معامل الارتباط لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية-المقدرة المالية للزبائن

المتغيرات	نظام الاستعلام الائتماني	
	الارتباط	القيمة الاحتمالية P-value
الجدارة الأئتمانية- المقدرة المالية للزبائن -ألافراد	0.35	0.002
الجدارة الأئتمانية- المقدرة المالية للزبائن -الشركات	0.322	0.005
الجدارة الأئتمانية- المقدرة المالية للزبائن	0.37	0.001

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

عن طريق الجدول (3) يتبين الاتي:

أ- بلغت قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين الجدارة الائتمانية-المقدرة المالية للزبائن-الافراد (0.35) وهو ارتباط دون المتوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.002) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية الفرعية السابقة اي (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الائتمانية- المقدرة المالية للزبائن-الافراد).

ب- ان قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين متغير الجدارة الائتمانية-المقدرة المالية للزبائن-الشركات بلغت (0.322) وهو ارتباط دون المتوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.005) وهي اصغر من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية السابقة اي(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الائتمانية-المقدرة المالية للزبائن-الشركات).

واخيراً يمكن اختبار فرضية علاقة الارتباط الرئيسية عن طريق الجدول (3) حيث نلاحظ ان قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين متغير الجدارة الائتمانية-المقدرة المالية للزبائن بلغت (0.37) وهو ارتباط متوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.001) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية الرئيسية السابقة اي(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الائتمانية-المقدرة المالية للزبائن). وبهذا فقد تم اثبات الفرضية الرئيسة الثالثة لعلاقة الارتباط.

4- الفرضية الرئيسية الرابعة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية- الضمانات المقدمة).

جدول(4) معامل الارتباط لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية- الضمانات المقدمة

المتغيرات	نظام الاستعلام الائتماني

	الارتباط	القيمة الاحتمالية P-value
الجدارة الائتمانية- الضمانات المقدمة -الأفراد	0.36	0.001
الجدارة الائتمانية- الضمانات المقدمة -الشركات	0.33	0.004
الجدارة الائتمانية- الضمانات المقدمة	0.40	0.000

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

عن طريق الجدول (4) يتبين الاتي:

أ- ان قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين الجدارة الأئتمانية- الضمانات المقدمة -الافراد كان (0.36) وهو ارتباط دون المتوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.001) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية الفرعية السابقة اي (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية- الضمانات المقدمة - الافراد).

ب- بلغت قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين متغير الجدارة الأئتمانية- الضمانات المقدمة -الشركات (0.33) وهو ارتباط دون المتوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.004) وهي اصغر من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية السابقة اي (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية - الضمانات المقدمة - الشركات).

واخيراً يمكن اختبار فرضية علاقة الارتباط الرئيسية عن طريق الجدول (4) حيث نلاحظ ان قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين متغير الجدارة الأئتمانية- الضمانات المقدمة بلغت (0.40) وهو ارتباط متوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.00) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية الرئيسية السابقة اي (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية- الضمانات المقدمة). وبهذا فقد تم اثبات الفرضية الرئيسة الرابعة لعلاقة الارتباط .

5- الفرضية الرئيسيه الخامسة (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية- الظروف المحيطة بالزبون) .

جدول(5) معامل الارتباط لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية- الظروف المحيطة بالزبون

المتغيرات	نظام الاستعلام الائتماني	
	الارتباط	القيمة الاحتمالية P-value
الجدارة الأئتمانية- الظروف المحيطة بالزبون -ألافراد	0.47	0.00
الجدارة الأئتمانية- الظروف المحيطة بالزبون -الشركات	0.25	0.032
الجدارة الأئتمانية- الظروف المحيطة بالزبون	0.37	0.001

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

عن طريق الجدول (5) يتبين الاتي:

أ- ان قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين الجدارة الائتمانية- الظروف المحيطة بالزبون -الافراد كان (0.47) وهو ارتباط متوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.00) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية الفرعية السابقة اي(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية- الظروف المحيطة بالزبون -الافراد).

ب- ان قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين متغير الجدارة الأئتمانية- الظروف المحيطة بالزبون -الشركات بلغت (0.25) وهو ارتباط دون المتوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.032) وهي اصغر من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى

أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية السابقة اي (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية– الظروف المحيطة بالزبون –الشركات).

واخيراً يمكن اختبار فرضية علاقة الارتباط الرئيسية عن طريق الجدول (5)، اذ نلاحظ ان قيمة الارتباط بين متغير نظام الاستعلام الائتماني وبين متغير الجدارة الأئتمانية– الظروف المحيطة بالزبون بلغت (0.37) وهو ارتباط متوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.001) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك نقبل الفرضية الرئيسية السابقة اي (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على الجدارة الأئتمانية– الظروف المحيطة بالزبون). وبهذا فقد تم اثبات الفرضية الرئيسة الخامسة لعلاقة الارتباط .

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

1–تعد عملية تحليل ودراسة معايير الجدارة الأئتمانية أهم مرحلة من مراحل منح الأئتمان، والتي تمكن الجهات المعنية في المصرف من إتخاذ القرارات الأئتمانية إعتمادا على الدقة، والموضوعية، في التعامل مع المعلومات الأئتمانية ، ومن ثم يوفر ذلك الأمكانية للمصارف من أتخاذ قراراتها الأئتمانية بصورة صحيحة دون تعرضها للمخاطر الإئتمانية .

2–يؤدي الاستعلام الائتماني الى التنبؤ في التعثر المالي والتاخر والفشل في سداد القروض مما يؤثر ايجابياً في الاداء المالي للجهاز المصرفي، عن طريق سجلاً عن العميل .

3–ضعف قيام المصارف بتحليل المركز المالي للشخص الضامن(الكفيل) للزبائن المقترضين، قبل الموافقة على منح الأئتمان المطلوب للزبائن.

4–توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لمتغير نظام الاستعلام الائتماني على متغيرات الجدارة الأئتمانية الخمسة.

5–يوفر الاستعلام الائتماني بيانات عن عملاء الجهاز المصرفي يمكن ان تمثل نواة السجل الائتماني الذي يساعد في تصنيف عملاء الجهاز المصرفي مستقبلاً .

6–عدم قيام معظم المصارف التجارية المبحوثة بطلب القوائم المالية للشركات المقترضة طول مدة سداد القرض، لمتابعة ما يستجد من تطورات سلبية على المركز المالي لتلك الشركات، واكتفاءها بطلب قوائم مالية لثلاث سنوات مضت على الأقل مصدقة ومدققة من محاسب قانوني معتمد ليتم تحليلها والتأكد من أنها تراعي مبادئ الشفافية والإفصاح في معاملاته المالية.

7–عدم قيام المصارف بطلب وثيقة تأمين من قبلها على الموجودات المقدمة من زبائنها المقترضين كضمانات للمصرف، من خلال قيام تلك المصارف بالتامين على تلك الموجودات مع الزام الزبائن بتسديد الدفعات المستحقة للتامين من قبلهم ، وذلك قبل الموافقة على منحهم الائتمان المطلوب .

ثانياً : التوصيات :

1–تأكيد المصارف على التحقق من السمعة الأخلاقية لزبائنها المقترضين لغرض التعرف على القيم التي يتحلون بها والتي تعمل على تعزيز مكانتهم لدى المصرف، حيث تعتبر السمعة الأخلاقية من الأسس المهمة للموافقة على منح القرض للزبون.

2–ضرورة قيام المصارف المانحة للأئتمان بزيارة أماكن الشركات المقترضة ، وذلك من أجل التأكد من موجوداتها ومطلوباتها عن طريق السجلات المالية لتلك الشركات للتحقق من مراكزها المالية ، وذلك قبل منحها الائتمان المطلوب.

3–أن تقوم المصارف التجارية العراقية بالتركيز على عناصر الوضع المالي للعميل وذلك بطلب القوائم المالية لنشاط العميل، وتحليلها لمعرفة الوضع المالي للعميل طالب الائتمان ومقدرة ذلك العميل على السداد، وذلك لضمان البنك المقرض باسترداد أمواله

الممنوحة للعملاء حين استحقاقها، لاسيما تلك العوامل المتعلقة بالنسب المالية ذات العلاقة بقرار المنح مثل نسب السيولة ونسب النشاط وغيرها من النسب المالية المهمة لتقليل مخاطر الائتمان.

4-يستلزم قيام المصارف بالأصرار على عمل وثيقة التأمين بنفسها على الضمانات العينية المقدمة من قبل زبائنها ، وذلك من أجل التأمين على الموجودات المقدمة كضمان من أي حريق أو ضرر قد يحصل لها ، الأمر الذي يعزز الزيادة في الأمان لحقوق المصرف في حالة حصول تلك الحوادث والتخفيف من تعرضه للعسر المالي نتيجة لذلك .

5-ضرورة قيام المصارف بتحليل المركز المالي للشخص الضامن (الكفيل) للزبائن المقترضين، للتأكد من مقدرته المالية قبل الموافقة على منح الائتمان المطلوب ، وذلك من أجل التقليل من المخاطر الائتمانية وبالتالي التخفيف والحد من تعثر القروض الممنوحة للزبائن.

المصادر :

1. الطاهر، الفاتح الشريف يوسف (2015)، دور نظام الاستعلام الإئتمانى في الحد من التعثر وأثره في الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في السودان الفترة من 2010 م – 2014 م، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2. أسية، موساوي (2013)، جودة أنظمة الاستعلام المصرفي كمدخل لاتخاذ القرار الائتماني الجيد وإدارة مخاطره، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، مجلد (3) ، العدد (28)، الجزائر.

3. النعيمي، زهراء احمد محمد توفيق (2019)، دور الاستعلام الائتماني في تطوير الصناعة المصرفية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (11)، العدد (24).

4. شكر الله، ضحى محي الدين عبد الله (2018)، مساهمة نظام الاستعلام الائتماني في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف السودانية – دراسة حالة المصارف العاملة بولاية الجزيرة (2017)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة– السودان.

5. الدوري، سرى علي حسون (2012)، دور الافصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي– بحث تحليلي في عينة من المصارف العراقية، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد– العراق. ص 61 – 68.

6. بدرارين، لؤي ، (2019)، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية رسالة ماجستير، جامعة الخليل – كلية الدراسات العليا – قسم ادارة اعمال.

7. الشمري ، صادق راشد (2009)، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها في الازمات المالية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية – الجامعة ، 2009 .

8. طه، عمر هاشم (2013)، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الارباح – دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية للاستثمار، الكلية التقنية في السليمانية – مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (3) العدد (2).

9. عبد السادة، نهلة تركي والشمري، صادق راشد (2019)، معدلات البطالة في العراق ومدى مساهمة القروض الممنوحة من قبل المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفضها، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (14)، العدد (49).

10. عبد الهادي، احمد (2016)، دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل في عملية اتخاذ القرار الائتماني: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة في سوريا ، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، وزارة التعليم العالي – جامعة تشرين – كلية الاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية .

11. عبد، زياد نجم (2012)، الائتمان المصرفي واهم النسب ذات العلاقة بمنحه–دراسة تحليلة للشركة المتقدمة للبتروكيماويات السعودية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (7)، العدد (19) الفصل الثاني.

12. محمد، احمد فهمي وحسين، وفاء جثير (2019) التسهيلات المصرفية من منظور التحليل البيئي الخارجي، مدخل نظري – تطبيقي، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والادارية ، بغداد .

13. هزام، عدي عبد والدباس، وفاء عبد الامير (2021)، اثر اجراءات مراقب الامتثال المصرفي في قرار منح الائتمان والتعثر في السداد/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (16)، العدد (56).

14. خضير، محمد احمد ويعقوب، فيحاء عبد الله (2021)، معايير الجدارة الائتمانية للزبائن وأثرها في سيولة المصارف التجارية العراقية الخاصة– بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (16)، العدد (56).

15. Rym Ayadi , Michel Keoula , Willem P ieter De Groen , Bank and Credit Union Business Models in The United States , Hec Montreal , Copyright , 2017 .

16. Aremu , Os; Suberu, Oj ; Oke. Ja , (Effective Credit Processing and Administration as a Panacea for Non- performing Assets in the Nigerian Banking System) J Economicsb , vol . 1 (1) , 53-56 , (2010) .
17. Alrawashdeh, Fias Mohammed ; and other, (Facilities in commercial Banks in the Aqaba special Economic Zone Authority-Jordan) , European Journal of Business and Management , Vol.5(1), 131-141 ,(2013)
18. International Finance Corporation, Credit Reporting Knowledge Guide, 2012.
19. Apostolik , Richard , and , others , (Foundations of Banking Risk; Published , an Overview of Banking , Banking Risks, and Risk- Pased Banking Regulation) , simultaneously in Canada , (2009) . .
20. Thomas, Lloyd,Money Banking and Economic Activity,3th edition, prentice.Hall , Inc New Jersey, 1986 .
21. Rym Ayadi , Michel Keoula , Willem P ieter De Groen , Bank and Credit Union Business Models in The United States , Hec Montreal , Copyright , 2017 .
22. Al-Taher, Al-Fateh Al-Sharif Youssef (2015), The role of the credit inquiry system in reducing default and its impact on the financial performance of commercial banks operating in Sudan from 2010 AD - 2014 AD, PhD thesis, College of Graduate Studies, Sudan University of Science and Technology.
23. Assiya, Mousawi (2013), The quality of banking information systems as an input to good credit decision-making and risk management, Journal of Economics, Management and Trade Sciences, Volume (3), Number (28), Algeria.
24. Al-Nuaimi, Zahraa Ahmed Muhammad Tawfiq (2019), The Role of Credit Inquiry in the Development of the Banking Industry, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume (11), Number (24).
25. Shukrallah, Duha Muhyiddin Abdullah (2018), The Contribution of the Credit Inquiry System to Reducing Credit Risks in Sudanese Banks - Case Study of Banks Operating in Gezira State (2017), Master Thesis, College of Economics and Rural Development, University of Gezira - Sudan.
26. Al-Douri, Sari Ali Hassoun (2012), The Role of Accounting Disclosure in Making Bank Credit Decisions - Analytical Research in a Sample of Iraqi Banks, Research for a Higher Diploma Equivalent to a Master's in Banking, Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad - Iraq. pp. 61-68.
27. Al-Shammari, Sadiq Rashed, research (non-performing loans in banks and their impact on financial crises), Baghdad College of Economic Sciences - University, 2009.
28. Badarine, Louay, Dissertation (Determining Factors for Banking Credit Decision in Palestinian Commercial Banks) Hebron University - Graduate School - Department of Business Administration - 2019.
29. Al-Shammari, Sadiq Rashed, research (non-performing loans in banks and their impact on financial crises), Baghdad College of Economic Sciences - University, 2009.
30. Taha, Omar Hashim (2013), The Role of Bank Credit Grant Policies in Reducing Risks and Increasing Profits - A Field Study at the North Bank for Investment Development) Technical College in Sulaymaniyah - Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (3) Number (2), 2013.
31. Abdul-Sada, Nahla Turki and Al-Shammari, Sadiq Rashed (2019), Unemployment rates in Iraq and the extent to which loans granted by banks to finance small and medium enterprises contribute to reducing them, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume (14), Number (49).
32. Abd al-Hadi, Ahmed (2016), The role of customer creditworthiness standards in the credit decision-making process: a comparative study between public and private commercial banks in Syria), a thesis prepared to obtain a master's degree in banking and financial sciences, Ministry of Higher Education - Tishreen University - College Economics - Department of Banking and Financial Sciences.
33. Abd, Ziyad Najm (2012), bank credit and the most important ratios related to granting it - an analytical study of the Saudi Advanced Petrochemical Company, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume (7), Issue (19), Chapter Two.
34. Muhammad, Ahmed Fahmy and Hussein, Wafa Jatheer (2019) Banking facilities from the perspective of external environmental analysis, a theoretical-applied approach, first edition, Dar Al-Doctor for Economic and Administrative Sciences, Baghdad.
35. Hazam, Uday Abd al-Dabbas, and Wafaa Abd al-Amir (2021), The Impact of Banking Compliance Controller Procedures on the Decision to Grant Credit and Default in Payment / Applied Research on a Sample of Iraqi Banks, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume (16), Issue (56) .